

تسيير المخاطر الاقراضية للبنوك التجارية خلال تمويلها للقطاع الصناعي
في ظل انخفاض السيولة البنكية (دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية
خلال الفترة 2022/2014)

*Managing the lending risks of commercial banks during their
financing of the industrial sector in light of the decline in
bank liquidity (a case study of Algerian public banks during
the period 2014/2022)*

إكرام درباح^{*1}

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ikram.derbah969@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/03/29 تاريخ قبول النشر: 2025/06/03 تاريخ النشر: 2025/06/30

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل أزمة السيولة التي واجهت البنوك العمومية بالجزائر بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، ومدى تأثيرها على تسيير المخاطر الائتمانية، خاصة خلال تمويل القطاع الصناعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توزيع استبيان شمل 80 مسؤولاً في البنوك التجارية حيث أظهرت النتائج أن البنوك واجهت نقصاً حاداً في السيولة بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي. كما واجهت صعوبات في تسيير المخاطر الائتمانية في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع المخاطر الائتمانية و هذا الوضع فرض تحديات كبيرة في تسيير المخاطر في ظل استمرار الأزمة.

الكلمات المفتاحية: تسيير المخاطر، القطاع الصناعي، أزمة السيولة، البنوك التجارية العمومية.
تصنيف JEL : M42، G39.

Abstract: The study aimed to analyze the liquidity crisis faced by public banks in Algeria following the collapse of oil prices in 2014, and to assess its impact on credit risk management, particularly in financing the industrial sector. The research adopted a descriptive and analytical approach through a questionnaire distributed to 80 executives from public commercial banks. The findings revealed that banks experienced a severe liquidity shortage due to the rentier nature of the Algerian economy. They also encountered significant challenges in managing credit risk in the industrial sector, primarily due to the high-risk profile of that sector. This situation posed substantial challenges for risk management amid the ongoing liquidity crisis.

Keywords: Risk management, industrial sector, liquidity crisis, public commercial banks

Jel Classification Codes: M42, G39.

^{*} المؤلف المرسِل: إكرام درباح

1. مقدمة:

يعد القطاع البنكي من أهم ركائز التنمية الاقتصادية، حيث يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل المشاريع التنموية خاصة الصناعية منها والتي تمثل قاطرة النمو الاقتصادي. وفي المقابل تواجه البنوك التجارية عدة تحديات متمثلة في المخاطر البنكية أهمها المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، بحيث تكون مجبرة على تسييرها بالشكل الذي يضمن استقرارها المالي.

إن تسيير المخاطر البنكية ليست مجرد عملية احترازية، بل هي آلية ضرورية لتعزيز الاستقرار المالي والقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية. فكلما تمكنت البنوك من تسيير المخاطر بفاعلية، زادت قدرتها على دعم المشاريع الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

في الجزائر، تلعب البنوك العمومية دورًا محوريًا في دعم القطاع الصناعي، لكن يبقى التساؤل قائمًا حول مدى فعالية سياساتها في تسيير المخاطر الائتمانية وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الإشكالية

نظرا لأهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن والمستقبلي أيضا، نحاول من خلال هذا المقال الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى نجاعة آليات تسيير المخاطر المعتمدة من قبل البنوك التجارية العمومية في تمويل القطاع الصناعي خلال أزمة السيولة التي شهدتها الجزائر سنة 2014؟

ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تطبيق البنوك العمومية لاتفاقيات بازل يؤثر على تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ما هو تأثير السياسات الإقراضية الداخلية للبنوك التجارية على تسيير المخاطر الائتمانية في تمويل القطاع الصناعي؟
- هل القواعد الاحترازية التي فرضها بنك الجزائر على البنوك التجارية العمومية سنة 2014 في ظل انخفاض السيولة، كان لها دور فعال في تسيير مخاطر القطاع الصناعي؟

الفرضيات

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين المخطط الداخلي (السياسة الإقراضية) الذي تتبعه البنوك في عمليات الإقراض وبين تسيير المخاطر الائتمانية.

الفرضية الثالثة: إن تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل انخفاض السيولة سنة 2014 يؤثر على تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال تناولها لأزمة السيولة التي مسّت البنوك العمومية في الجزائر، وما خلفته من تداعيات على استقرار القطاع البنكي. كما تساهم في فهم آليات تسيير هذه البنوك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة خلال هذه الأزمة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تطوير السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بمواجهة الأزمات المستقبلية بشكل أكثر فاعلية ونجاعة.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الوقوف عند أزمة السيولة التي واجهت البنوك التجارية وحجم المخاطر التي نتج جراء هذه الأزمة، بالإضافة إلى تحديد طرق تسيير هذه البنوك للمخاطر الائتمانية في ظل دعمها لقطاعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة وللقطاع الصناعي بصفة خاصة وهذا سواء من خلال السياسة الإقراضية للبنوك التجارية أو من خلال القواعد الاحترازية التي أصدرها بنك الجزائر.

نهج الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي أين تطرقنا للإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي الجزائري وتحفيزات الاستثمار فيه بالإضافة للمخاطر البنكية وطرق تسييرها، ثم إعداد استمارة الاستبيان وتوزيعها على المديريات العامة للبنوك العمومية الجزائري، بعدها تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام SPSS لفهم النتائج وتقديم توصيات التي تساعد في عملية تسيير المخاطر الائتمانية.

2. القطاع الصناعي الجزائري

إن عملية تمويل الاقتصاد البديل هي أصعب خطوة يمكن أن تقوم بها الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات في بناء اقتصادها، وفي حال المضي في هذه الخطوة يصبح القطاع البنكي أهم بنية في الاقتصاد لتمويل التنمية الاقتصادية. وفي الجزائر يعد القطاع الصناعي أداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف خاصة بعد أزمة السيولة، أين أصبحت البنوك التجارية مجبرة على تمويل المشاريع الصناعية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكن في المقابل تواجه البنوك عدة تحديات متمثلة في المخاطر البنكية أهمها المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، بحيث تكون مجبرة على تسييرها بالشكل الذي يضمن استقرارها المالي.

1.2 خصائص القطاع الصناعي الجزائري

لكل قطاع خصائص معينة تجعله مختلفا عن غيره من القطاعات ومن بين الخصائص من يكون سببا في تطوره وازدهاره ومنها من تكون عائقا له، نتطرق إلى بعضها فيما يلي (عمارة، 2015، صفحة 238):

نقاط القوة

- توفر العنصر البشري ذو الخبرة في مجال التكنولوجيا والمهن المختلفة.
- سهولة الحصول على المواد الخام باعتبار الجزائر بلد نفطي، اليد العاملة المنخفضة التكلفة، وسوق عمومية لجميع المنتجات.
- يسمح الموقع الجغرافي بإنشاء سوق إقليمية ونقل صناعي.
- امتلاك القدرات الإنتاجية الغير مستغلة بشكل كلي لضعف عوامل الإنتاج.
- اهتمام الدولة بالقطاع وتخصيص مبالغ مالية للنهوض به، إعطاء تعليمات للبنوك لتمويله.

نقاط الضعف

- أصبحت التجهيزات الإنتاجية قديمة ومتهاكة، ضعف القيمة المضافة.
- توجيه الإنتاج الصناعي للسوق الداخلية فقط التي لا توفر العملة الصعبة التي تمول الحاجات من السلع المستوردة للمؤسسات الصناعية.
- استعمال التكنولوجيا المستوردة جعل تكلفة الإنتاج تصبح مرتفعة.

2.2 مزايا وتحفيزات بنك الجزائر لدعم القطاع الصناعي

بعد أزمة النفط لسنة 2014 والتي نتج عنها انخفاض السيولة البنكية، أصبحت الدولة الجزائرية تهتم بتمويل ودعم قطاعات التنمية الاقتصادية بهدف بناء إقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات بحيث كانت تركز على القطاع الصناعي في الدرجة الأولى، وقام بنك الجزائر بتقديم عدة مزايا وتحفيزات لهذا القطاع من خلال القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، ويضم مجموعة من القواعد تهدف إلى تنظيم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، كما يحوي على الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (2022، 18-22).

تستفيد المشاريع الاستثمارية من التحفيزات التالية (2022، 18-22):

- يستفيد المستثمرون من الأراضي لمزاولة الأنشطة الاستثمارية التي تقدمها لهم الهيئات المكلفة بالعقار.
- الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية، التوطين البنكي، المساهمات الخارجية العينية الخاصة بعمليات نقل الأنشطة من الخارج.
- الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية، التوطين البنكي للسلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.
- الاستفادة من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، بحيث تكون هذه الاستثمارات منجزة من خلال حصص نقدية في رأس المال مستوردة عن طريق القطاع المصرفي وتكون محررة بعملة حرة التحويل يتم تسعيرها من طرف بنك الجزائر يتم التنازل عنها لصالحه والتي تساوي قيمتها أو تتجاوز الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع. تقبل أيضا كحصة خارجية عمليات إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به.

3. المخاطر البنكية وطرق تسيرها

خلال أزمة السيولة لسنة 2014 أصبح القطاع البنكي غير مستقرا، بحيث واجهت البنوك التجارية ضعفا شديدا أمام هذه الاضطرابات المختلفة وهذا ما جعلها عرضة لعدة

مخاطر تؤثر على نشاطها ومكانتها في السوق المالية، ولتجنب هذا يجب عليها تسيير هذه المخاطر بفعالية.

1.3 تعريف المخاطر البنكية

الخطر يدل " على عدم اليقين الذي يثقل كاهل النتائج والخسائر المحتمل حدوثها عندما تكون تطورات البيئة معاكسة " (Bessis, 1995) كما يمكن تعريف الخطر على انه " خطر محتمل متوقع إلى حد ما، وبالتالي فان خاصية الخطر هي عدم اليقين الزمني لحدث له احتمالية معينة لحدوثه ووضع البنك في حالة صعبة" (Bessis, 1995) .

أما المخاطر البنكية فتعرف أنها " احتمال تعرض البنك لخسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع عن استثمار معين" وبتعبير آخر هي تلك الخسارة المادية أو المعنوية التي تلحق بالبنك لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم التأكد والتذبذب في عوائده وهذا يرجع لعدم تأكده من نتائجه (سمية، 2020، صفحة 29)

وفي تعريف آخر هي " احتمال حصول الخسارة في شكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو في رأس المال أو وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحديد أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى أضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحد قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بنية العمل البنكي " (عيسى، 2010)

2.3 أنواع المخاطر البنكية

تتعرض البنوك التجارية لمجموعة من المخاطر جراء تقديم القروض والتمثيلة في:

1.2.3 مخاطر الائتمان

هي مخاطر الخسارة الكامنة الناتجة عن تقصير المقرض عن سداد تلك الديون، وتنقسم هذه المخاطر إلى نوعين مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث في حالة عدم سداد أو تأخر المقرض في تسديد أصل الدين أو الفائدة على الدين، وخطر تدهور جودة المحفظة الائتمانية. مخاطر الائتمان هي أقدم أشكال المخاطر في أسواق رأس المال، وأكثر ما يهم في هذه المخاطر "التخلف عن السداد" لان فشل المؤسسة يعبر عن حالة إفلاس تم ملاحظتها في تاريخ معين (Albert Marouani, 2016) .

2.2.3 مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر الخسارة التي يتم اتخاذها نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية لأصل معين مثل (سهم، سند، قرض، عملة، سلعة) أو عقد مشتق مرتبط بالأسواق السابقة. كما تنطبق هذه المخاطر على تقلب أسعار الفائدة في "السندات ومشتقات أسعار الفائدة" والأسهم وخيارات المؤشرات والعملات والسلع (Albert Marouani, 2016)، وتنقسم مخاطر السوق إلى:

- **خطر أسعار الفائدة:** تكون مخاطر سعر الفائدة كنتيجة للتباين في أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً، أي تقلب في هذا المعيار يمكن أن يشكل خسائر كبيرة للبنك إذ لم يكن هناك تناسق في آجال إعادة تسعير الالتزامات والأصول.
- **خطر سعر الصرف:** تعرف هذه المخاطر على أنها "خسائر ناتجة عن التباين في أسعار الديون بالعملات الأجنبية مقابل العملة المرجعية للبنك، أي يواجه مقدم الأموال الذي يقرض شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً مقيماً في الخارج مخاطر تتعلق بالعمل. تنشأ مخاطر العملة من التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، التي يتم بها سداد القرض

3.2.3 مخاطر السيولة

تعتبر مخاطر السيولة من المخاطر الرئيسية لارتباطها بنشاط الوساطة التقليدية للبنك، فهي تمثل خطر عدم قدرة البنك على تسديد ديونه القصيرة الأجل خاصة الودائع تحت الطلب (Calvet.H, 1997, p. 85)، ففي الواقع، عندما يرى أصحاب الودائع أن القيمة الحالية لأصول البنك أقل من قيمة التزاماته، فإنهم يدفعون لسحب أموالهم مع العلم أن أول من يصل سيكون هو الأول في استرجاع أمواله.

4.2.3 المخاطر التشغيلية

عرّفت لجنة بازل 2 المخاطر التشغيلية على أنها "الخسائر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية، التقنية والأنظمة المستخدمة"، تدرك لجنة بازل أن تعريف هذه المخاطر قد يختلف من بنك إلى آخر لذلك يمكن لكل بنك الاعتماد على التنظيم الداخلي وحجم وطبيعة وتعقيد أنشطته من أجل تعريف مخاطر التشغيل (Sardi, 2005).

3.3.3 الأساليب والطرق الدولية في تسيير المخاطر البنكية

أصبح من الضروري ترشيده قرارات الإقراض والتسيير الأمثل للمخاطر البنكية من أجل السلامة المالية في النظام البنكي خاصة مع التغيرات الاقتصادية الأخيرة. وفيما يلي سوف نتطرق إلى عدة أساليب لتسيير هذه المخاطر:

1.3.3 اتفاقيات لجنة بازل الدولية

بعد الأزمات التي مست العديد من البنوك العالمية أخذت المخاطر الائتمانية في الارتفاع، ومن هنا بدأت رحلة البحث عن آليات وحلول لمواجهة هذه المخاطر والتي نتج عنها هذه الاتفاقيات، بحيث تتمثل المهام الرئيسة للجنة بازل فيما يلي:

● تعزيز أمن وموثوقية النظام المالي، وضع معايير دنيا للرقابة الاحترازية، نشر وترويج أفضل الممارسات المصرفية والرقابية، تعزيز التعاون الدولي في مسائل الرقابة الاحترازية.

والغرض الأساسي من عمل هذه اللجنة هو:

● مراقبة النشاط المصرفي الدولي من خلال إقامة تعاون بين السلطات النقدية الدولية المختلفة.

● وضع معايير احترازية للقضاء على مصدر عدم المساواة التنافسية بسبب تمايز معايير رأس المال من دولة إلى أخرى.

في الجزء الموالي سوف نفصل في الاتفاقيات الثلاثة.

2.3.3 الضمانات

الضمان هو "آلية تسمح بحماية الدائن من الخسارة" والوظيفة الأولى للضمان هي أنه يجعل من الممكن تقليل المخاطرة الفعالة. استخدام الضمانات يعوض تكلفة التخلف عن السداد، لأنها تشكل بديلا لزيادة الفائدة، ومنه ميزة الضمانات هي توفير الحماية في حالة التخلف عن السداد، مع الحد من ارتفاع أسعار الفائدة. وتنقسم الضمانات إلى: الضمانات الشخصية، ضمانات حقيقية.

3.3.3 تقاسم المخاطر

بهدف تقليل المخاطر من الطرف المقابل يمكن أن يشارك منح القروض مع بنوك أخرى، وبشروط مختلفة. ويمكن أن يكون التمويل كما يلي:

● تمويل مشترك: أي اشتراك مجموعة من البنوك في عملية الإقراض.

● في هذه الحالة، يستفيد البنك المقرض من ضمان صادر عن طرف ثالث متخصص في

هذا النوع من التدخل (شركة تقاسم المخاطر) ولا يتدخل الطرف الثالث في التمويل.

4.3.3 الوثائق أو المستندات

مجموعة من الوثائق ترافق الائتمان طوال حياته، وتكون مساعدة توفير قاعدة بيانات لتجديدات القروض مستقبلاً. وتتمثل هذه الوثائق في:

● **اتفاقية الائتمان:** وثيقة يعدها البنك تتضمن شروط القرض ذات قيمة تعاقدية لأنها تحمل موافقة العميل بهدف منحها الطبيعة القانونية.

● **بطاقة التامين:** أي تأمين الائتمان من خلال عقد تتعهد بموجبه شركة التامين بدفع الأقساط المالية بهدف تسير مخاطر عدم السداد.

5.3.3 مشتقات الائتمان (كوثر، 2015، صفحة 111).

تسمح المشتقات المالية على تحويل المخاطر الائتمانية إلى مستثمرين آخرين لهم قدرة تحمل المخاطر ومثل كل ابتكار مالي تمثل المشتقات الائتمانية استجابة لحاجة أساسية لدى المتعاملين في الأسواق المالية، تتمثل في التمكن من تحديد المخاطر الائتمانية، تداولها بسهولة عن طريق أدوات بسيطة تتوفر في السوق والتحوط ضدها.

4. تعريف الإستراتيجية الائتمانية والسياسة الإقراضية للبنك

سوف نتطرق إلى مفهوم كل من السياسة الإقراضية والإستراتيجية الإقراضية لأن كل بنك له أهداف معينة وشروط خاصة به في عمليات توجيه الإئتمان تتمثل في سياسة واستراتيجية إقراضية وفيما يلي سوف نعرض مفهوم كل منهما.

للهولة الأولى سوف نظن أن مصطلح الإستراتيجية الائتمانية هو في نفس معنى السياسة الإقراضية لكن في الحقيقة هناك اختلاف جوهري في تعريف المصطلحين:

- **الإستراتيجية الائتمانية:** تمثل الإطار العام أو المسار الرئيسي الذي يسلكه البنك لتحقيق أهدافه القصيرة والطويلة الأجل. وان القرار الاستراتيجي يكون أفضل قرار للمسؤولين عن اتخاذ القرارات لمواجهة هدف استراتيجي يخص جوانب التنظيم المعمول به، ويمكن وصف الإستراتيجية الائتمانية أيضا على أنها مجموعة من القرارات الرئيسية المتعلقة بأداء البنك وأهدافه بحيث يتم أخذ هذه القرارات على أعلى مستوى من التنظيم (الزامكي، 2010، صفحة 161).

- السياسة الائتمانية: هي مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها شروط، نطاق، حدود، أنواع وسلطات منح القروض البنكية، يتم صياغة السياسة الاقراضية وفق الإستراتيجية الائتمانية، وفي الأخير يمكن اعتبار أن عملية اتخاذ هذه القرارات تتم من أجل تسيير عمليات الأداء ببيان الإجراءات التي لها علاقة بإنجاز الأعمال والأنشطة وتحديد كيفية ذلك مع تنفيذ القرارات في استقرار الهيكل التنظيمي (الزامكي، 2010، صفحة 161).

5. الدراسة الميدانية.

خصص هذا الجزء لدراسة تطبيقية أين قمنا بدراسة المديريات العامة للبنوك التجارية الجزائرية من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة من عدمها، وهذا عن طريق إعداد استمارة استبيان.

1.5 مجمع وأداة الدراسة.

تم إعداد استمارة الاستبيان وتوزيعه على المديريات العامة للبنوك العمومية الجزائرية للحصول على معلومات دقيقة تفيدنا في دراسة الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة، وقد تم حصر الدراسة في البنوك العمومية الستة (06 بنوك). يتمثل مجتمع الدراسة في مسؤولي البنوك في قسم إدارة الائتمان، إدارة المخاطر وقسم التدقيق. تم توزيع 80 استبيان على مسؤولي البنوك واسترجع منها 75 استبيان وبعد الاطلاع عليها وفحصها وجد 60 استبيان صالح للدراسة. وسوف نذكر كيفية تقسيم أجزاء الاستبيان:

- الجزء الأول: البيانات الخاصة بالبنك محل الدراسة ومناصب أفراد العينة.
- الجزء الثاني: التطبيق الميداني لاتفاقيات بازل.
- الجزء الثالث: إستراتيجية البنك في تسيير المخاطر.
- الجزء الرابع: المعايير الاحترازية التي فرضها بنك الجزائر لتسيير المخاطر الائتمانية.

- الجزء الخامس: إستراتيجية البنك لأقراض القطاع الصناعي.

2.5 اختبارات الاستبيان.

يتم اختبار معامل ثبات الاستبيان من خلال ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach. ويقصد بمعامل ثبات الاستبيان استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، التأكد من الحصول على نفس النتائج التي تحصلنا عليها أو مقارنة لها في حالة ما أعدنا توزيع الاستبيان على نفس العينة (عكاشة، 2002) باستخدام معامل الثبات، بحيث يأخذ معامل الثبات قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. ولما تقترب قيمة معامل الثبات من الواحد يكون الثبات مرتفعاً ولما تقترب من الصفر يكون الثبات منخفضاً، ومن خلال نتائجنا حصلنا على الجدول التالي باستعمال برنامج SPSS 26.

الجدول رقم (01): جدول لتوضيح صحة ثبات الإستبيان.

إحصائيات الثبات	
عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
84	0,7921

بالنسبة لمعامل ثبات الاستمارة كرونباخ ألفا فقد قدرت قيمته بـ 0,7921 أي (79,21%)، وبذلك يمكن القول بأن عبارات الاستمارة وأسئلتها متناسقة داخليا بدرجة جيدة مقارنة مع حجم العينة. ومعامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ومنه معامل الصدق هو $\sqrt{0,7921}$ ونجده يساوي 0,89 أي 89,00% ما يدل على قياس وملائمة العبارات للهدف المراد الوصول إليه من خلال البيانات.

3.5 دراسة مجمع وعينة الدراسة.

تم طرح بعض الأسئلة تخص البنك وأفراد الدراسة، والمتمثلة في:

- ماهي طبيعة البنك الذي تعمل فيه؟ كانت الإجابة 88.3% بنك عمومي و 11.67% بنك مختلط

- مقر البنك: 20% في بنك CPA، 18.3% في بنك BNA، 18.3% في بنك BDL، 16.7% بنك البركة، 15% في بنك BEA، 11.7% في CNEP

- ماهي طبيعة البنك؟ وكانت أغلبية الاستثمار موجهة للمديريات العامة بنسبة 81.7% أما 18.3% كانت في الوكالات وهذا كون مسيري هذه الوكالات كفى ولهم خبرة كبيرة في المجال.

- ما هو المنصب الذي تشغله حاليا في البنك. وكانت الإجابة ب 63.3% مصلحة إدارة الائتمان، و 25% في مصلحة إدارة المخاطر وأخيرا 11.7% مصلحة التدقيق.

4.5 اختبار الفرضيات.

تقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين المخطط الداخلي (السياسة الإقراضية) الذي تتبعه البنوك في عمليات الإقراض وبين تسيير المخاطر الائتمانية.

الفرضية الثالثة: إن تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل إنخفاض السيولة سنة 2014 يؤثر على تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

ولاختبار الفرضيات سوف نقوم بدراسة كل جوانب الاستبيان كما يلي:

1.4.5 مدى تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك العمومية الجزائرية.

بالاعتماد على الجزء الثاني من الاستبيان " التطبيق الميداني لاتفاقيات بازل" وحسب مخرجات برنامج SPSS 26 توصلنا إلى أن البنوك الجزائرية تقوم بتطبيق قوانين اتفاقيات بازل بنسب متفاوتة أنظر، فبالنسبة لاتفاقية بازل 1 نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم هي 3.3% ويمكن القول أنها غير معتمدة، أما بالنسبة لاتفاقيات بازل 2 و 3 فنسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم فيها هي 56.7% و 50% على التوالي وهذا يدل أن البنوك الجزائرية تعتمد على اتفاقية بازل الثانية والثالثة بحيث الآن تعمل على الوصول إلى التطبيق الكلي لاتفاقيات بازل 3 التي كانت قد شرعت في تطبيقها سنة 2010.

2.4.5 سيولة البنوك العمومية الجزائرية.

لمعرفة سيولة البنوك خلال الفترة 2014/2022 أي بعد أزمة انخفاض أسعار البترول قمنا بدراسة تكرار السؤال " هل تعرض بنكم لانخفاض السيولة في السنوات الأخيرة؟" الواقع في الجزء الثالث من الاستبيان "إستراتيجية البنك في تسيير المخاطر". وجواب المسؤولين على هذا السؤال كما يلي:

- 46.7% أجابوا بنعم تعرض البنك لانخفاض السيولة بعد سنة 2014 .

- 16.7% كانت إجابته ب لا لم يتعرض البنك لانخفاض في السيولة.

- 36.7 % كانت إجابتهم بمحايد.

و كان أغلبية المسؤولين الذين أجابوا بمحايد و لا ذكروا أن البنك تعرض لمشاكل في السيولة في تلك الفترة إلا أنهم لم يعتبروها انخفاض في السيولة فحسب رأيهم سارعوا بتدارك الأمر وتحكموا في نقص السيولة آنذاك.

3.4.5 اختبار فرضيات الدراسة:

سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة التي تفسر قوة الارتباط بين محاور الاستبيان، وبما أن أسئلة المحاور عبارة عن متغيرات نوعية كيفية من المفروض نعتمد على معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Rho de Spearman)، ولكن متغير " تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية " هو البعد الكلي لكل بنود المحور الأول أي بكل أبعاده الثلاثة في هذه الحالة يتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج SPSS26 ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و 4 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين، وأيضا المتغيران " المخطط الداخلي الذي تعتمده البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية " هو البعد الكلي لكل بنود المحور الثاني و " التغيرات الحاصلة بعد سنة 2014 من خلال القوانين التي فرضها بنك الجزائر " هو البعد الكلي لكل بنود المحور الثالث، أمّا فيما يخص متغير " تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي " فهو البعد الكلي لكل بنود المحور الرابع ويتم حسابه بنفس الطريقة الأولى. إذن وبعد حساب الأبعاد الكلية سوف نعتمد على معامل ارتباط بيرسون بدلا من سبيرمان. وللحكم على نتائج الارتباط (تقييم العلاقة) نستخدم التقديرات التالية:

من 00. إلى 0.25 تعني علاقة ضعيفة جدا/ ومن 0.26 إلى 0.49 تعني علاقة منخفضة من 0.50 إلى 0.69 تعني علاقة متوسطة/ ومن 0.70 إلى 0.89 تعني علاقة مرتفعة من 0.90 إلى 1.00 تعني علاقة عالية جدا.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

جدول رقم (02): نتائج الارتباط بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية

وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي

الارتباطات	تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي
تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية	قيمة معامل الارتباط بيرسون -0,244
	مستوى الدلالة المعنوية 0,061
	حجم العينة 60

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ معامل الارتباط بيرسون محصور بين الصفر والواحد، وهو مستوى الدلالة المعنوية ويرمز له بالرمز SIG، يمثل أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ ويحدد قبل سحب العينة وعادة يكون ما يكون يساوي 0,05. سنعتمد خلال هذه الدراسة على الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 ارتباط غير

معنوي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 ارتباط

معنوي.

ومن خلال نتائج الجدول السابق نجد أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية SIG تساوي 0,061 وهي أكبر من 0,05، وهو يدل على أن الارتباط غير معنوي ومنه نستنتج عدم وجود علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

وبالتالي نقبل الفرضية القائلة أنه لا توجد علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي. **وتصبح محققة.**

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين المخطط الداخلي (السياسة الافتراضية) الذي تتبعه البنوك في عمليات الإقراض وبين تسيير المخاطر الائتمانية.

نقوم باستخراج جدول الارتباط باستخدام برنامج **SPSS 26** فنحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم(03): نتائج الارتباط بين المخطط الداخلي الذي تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي

الارتباطات		تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي
المخطط الداخلي الذي تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية	قيمة معامل الارتباط	062,-
	بيرسون	
	مستوى الدلالة المعنوية	637,
	حجم العينة	60

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss.

ومن خلال نتائج الجدول نجد أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية SIG تساوي 0.637 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على أن الارتباط غير معنوي ومنه نستنتج عدم وجود علاقة بين المخطط الداخلي أو السياسة الإقراضية للبنوك التجارية وبين تسيير المخاطر الائتمانية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي. وبالتالي لا نقبل الفرضية القائلة أنه توجد علاقة بين السياسة الإقراضية للبنوك التجارية وبين تسيير المخاطر الائتمانية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي. وتصبح الفرضية غير محققة.

الفرضية الثالثة: إن تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل انخفاض السيولة سنة 2014 يؤثر على تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي.

جدول رقم (04): نتائج الارتباط بين تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل التطورات الحاصلة وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي

الارتباطات		تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي
تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل التطورات الحاصلة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	537**,
	مستوى الدلالة المعنوية	000,
	حجم العينة	60

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss.

ومن خلال نتائج الجدول نجد أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الارتباط معنوي ومنه نستنتج وجود علاقة بين تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل التطورات الحاصلة وتسيير مخاطر

تمويل القطاع الصناعي. حيث نجد أن تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل التطورات الحاصلة لها علاقة طردية مع تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي بارتباط قدره 0.537 وهي علاقة متوسطة مقارنة مع حجم العينة وهذا يعني أنه كل زيادة بوحدة واحدة في تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل التطورات الحاصلة سينتج عنه زيادة قدرها 53.70% من تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي. ومنه نقبل الفرضية القائلة إن تطبيق البنوك التجارية لقوانين بنك الجزائر في ظل انخفاض السيولة سنة 2014 يؤثر على تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي. وتصبح الفرضية محققة.

5.5 اختبار الاستقلالية بين أهم متغيرات محاور الاستبيان

يقصد باختبار الاستقلالية هل هناك علاقة بين المتغيرات المدونة في الاستبيان (قمحية، 2010)، وفي هذه الحالة سوف ندرس أولاً العلاقة بين المتغيرات التالية:
المتغير الأول: هو سيولة البنوك والمتمثل في السؤال "هل تعرض بنكم لانخفاض السيولة في السنوات الأخيرة؟". **والمتغير الثاني:** أسئلة الجزء الثالث "إستراتيجية البنك في تسيير المخاطر".

بما أن المتغيرات نوعية وأسئلة الاستبيان عبارة عن متغيرات نوعية كيفية نعتمد إذن على معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman) وهو يقيس مقدار قوة الارتباط بين متغيرين على صورة بيانات وصفية وعينات صغيرة يمكن وضعها في صورة ترتيبية. لدراسة الاستقلالية في هذه الحالة نجري اختبار Khi-deux (كاي مربع) للاستقلالية لمعرفة مدى استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض وفي مثالنا هنا المتغيرين من متغيرات الدراسة الوصفية. تشمل دراسة الاستقلالية بين المتغيرات الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيران مستقلان.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيران غير مستقلان.

حيث مستوى الدلالة المعنوية SIG هو أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ يحدد قبل سحب العينة وعادة يكون ما يكون يساوي 0,05. ومنها نستنتج العلاقات المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): علاقة إستقلالية المتغيرات بين سيولة البنوك واستراتيجية البنوك في
تسيير المخاطر

هل تعرض بنكم لانخفاض السيولة في السنوات الأخيرة ؟	
مستقلان	هل يعتمد بنكم على خطة لإدارة المخاطر
مستقلان	هل يقوم بنكم بتقليل حجم الإقراض للمستثمرين بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار
غير مستقلان	إذا كان نعم فهل هي : قروض طويلة الاجل
مستقلان	إذا كان نعم فهل هي : قروض قصيرة الاجل
مستقلان	هل هذه القروض خاصة بقطاعات معينة
غير مستقلان	هل يوجد قروض غير قابلة للسداد (القروض المتعثرة) على مستوى بنكم
مستقلان	هل هناك مراجعة لضمانات قروض الاستثمار والتشغيل ؟
مستقلان	هل وجد بنكم قطاعات عديمة الفائدة من الاستثمار فيها (عدم جدوى الاستثمار فيها).
غير مستقلان	ماهي القطاعات التي تشهد اقبالا متزايدا على التمويل البنكي
مستقلان	هل تواجهون صعوبة في زيادة رأس المال بالرغم من وجود فرص استثمارية وإضافة الأموال المتوفرة في الجزائر.
مستقلان	هل يمكن اللجوء إلى تنويع المحفظة المالية للبنك من حيث تغطية المخاطر سواء في الجزائر او في الخارج
غير مستقلان	هل قدم لكم بنك الجزائر توصيات جديدة خلال السنوات الأخيرة بخصوص القروض وتمويل المشاريع؟
غير مستقلان	ماهي القطاعات المعنية والنسب المحددة
غير مستقلان	في حالة نعم هل لجأتم للسوق ما بين البنوك ؟
غير مستقلان	هل ارتفع معدل إعادة الخصم ؟ إذا كان نعم ما هو المعدل الحالي
غير مستقلان	هل معدل الاحتياطي الاجباري مستقر

المصدر : من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه سوف ندرس المتغيرات التي لها علاقة أو لها تأثير على سيولة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014/2022. وبالتالي توصلنا إلى أن سيولة البنوك العمومية الجزائرية تتأثر بعدة متغيرات وهي:

- ارتفاع حجم الإقراض الطويل الأجل الموجه لتمويل الاستثمارات والمشاريع التنموية: إن الإفراط في منح القروض الطويلة الأجل يمكن أن تسبب للبنك مشاكل وعجز في السيولة خاصة وأن هذا النوع من القروض يستغرق فترات طويلة لاسترجاع البنك لأمواله وحتى حجم المخاطر والخسارة في هذا النوع من القروض يكون أكبر وهي مرتبطة بنجاح أو فشل الاستثمار، لهذا يجب على كل بنك أن يحافظ على مستوى كاف من السيولة للتغلب على ضغوطات السحوبات المتكررة فالسيولة عنصر أساسي لمواجهة هذه الضغوطات ولا استمرار البنك ونموه، ولهذا يجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة احتياطية من السيولة مكونة من أصول عالية المستوى لضمان الحماية في أوقات العجز السيولة (خزناجي، 2016، صفحة 87)، كما يجب أن يقوم البنك بتحليل السيولة بإعداد السيناريوهات " ماذا لو " ليكون جاهزاً لإدارة السيولة في الظروف الغير عادية إضافة إلى ضرورة تحديد توقيت وحجم التدفقات النقدية لكل نوع من الأصول والخصوم من خلال تقييم السلوك المحتمل لهذه التدفقات النقدية في ظل مختلف السيناريوهات (خزناجي، 2016، صفحة 87).

- القروض الغير قابلة للسداد (القروض المتعثرة): إن أسباب تعثر القروض متعددة ومختلفة ويرجع تعثر القروض إلى ظروف وطبيعة العمل، سياسة وأداء البنك، الظروف الاقتصادية. تعرض البنوك لتعثر القروض يكون أحياناً مقبولاً لكن إذا كانت النسب عالية فهذا يدعو للقلق ويدل على سوء إدارة الائتمان في البنك أو بداية أزمة معينة كما يمكن أن تكون مخاطر يجب التعامل معها واتخاذ التدابير اللازمة خاصة إذا كانت تدل المؤشرات على زيادة حالات التعثر واستمرارها (لطفی، <https://www.amf.org.ae>، 2018). يؤثر تعثر القروض البنكية على أداء البنك وبالتالي على سيولة البنك وربحيته ولا يتوقف الأمر هنا فقط وإنما يصل إلى التأثير على الاقتصاد ككل ففي حالة التعثر سوف تنخفض سيولة البنك المتاحة وبالتالي لا يتمكن من إقراض أطراف أخرى.

- تمويل القطاعات الاقتصادية التي تتطلب أموال ضخمة: بداية من سنة 2014 زاد اهتمام البنوك التجارية بتمويل قطاعات التنمية الاقتصادية وهذا بعد أزمة انخفاض أسعار البترول.

إن تمويل البنك لأحد مشاريع قطاعات لتنمية الاقتصادية مهم جدا وفَعَال على مستوى الاقتصاد ككل، إلا أن اتخاذ قرار الإقراض سوف يكون صعب على البنك خاصة وأن المشاريع الاستثمارية هي مشاريع ضخمة جدا لدرجة تفوق قدرة البنك المالية وعادة ما نجد هذا النوع من التمويلات يمول بصيغتين الأولى التمويل من خلال " التجمع البنكي" والثانية تمويل بصيغة Project Finance ، وفي هذا النوع من التمويلات تكون عملية استرجاع البنك لأمواله بعد فترة طويلة مرتبطة بفترة إنهاء المشروع وبداية ضخ المشروع للتدفقات النقدية التي على أسها يسترجع البنك أمواله، وفي حالة ما تعرض المشروع للفشل أو التوقف لفترة غير محددة سوف يكون البنك أمام خطر انخفاض السيولة التي لم يتمكن من استرجاعها وبالتالي تلك الأموال تكون محجوزة ولا يستطيع البنك إقراضها مجدداً.

- **البنك المركزي (بنك الجزائر):** يؤثر بنك الجزائر على السيولة النقدية في البنوك وفي الاقتصاد ككل، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تؤثر على المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية. السيولة هي النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، وتشمل سيولة السوق النقدية مجموع ما تملكه البنوك التجارية في حساباتها الجارية الدائنة لدى البنك المركزي، كما يتمثل عمل هذه السوق في إعادة تجديد سيولة البنوك، تأمين السيولة النقدية وأدوات الدفع للقطاع المصرفي. ويقوم البنك المركزي (بنك الجزائر) بالتحكم في العرض النقدي وحجم الائتمان من خلال أداة الاحتياطي الإلزامي، أداة إعادة الخصم، أداة السوق المفتوحة، مناقصات القروض بإعلان العروض، تسهيلات الودائع الملغاة للفائدة (القادر، 2021، الصفحات 92-94).

العلاقة بين المتغيرات التالية:

المتغير الأول: سيولة البنوك والمتمثل في السؤال "هل تعرض بنكم لانخفاض السيولة في السنوات الأخيرة؟"

المتغير الثاني: أسئلة الجزء الخامس الجزء الخامس: إستراتيجية البنك لإقراض القطاع الصناعي.

تشمل دراسة الاستقلالية بين المتغيرات الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيران مستقلان.

الفرضية البديلة H₁: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيران غير مستقلان.

ومنها نستنتج العلاقات المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): علاقة استقلالية المتغيرات بين سيولة البنوك وإستراتيجيتها لإقراض القطاع الصناعي

هل تعرض بنكم لانخفاض السيولة في السنوات الأخيرة ؟	مستقلان
هل لبنكم خطة لتمويل القطاع الصناعي؟	مستقلان
هل يعتمد بنكم تسقيف معين في منح القروض لهذا القطاع؟	غير مستقلان
هل يقوم بنكم بتحليل مؤشرات قياس أداء القطاع الصناعي؟	مستقلان
هل يقوم البنك بدراسة لتحديد أنواع مخاطر الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الصناعي ؟	مستقلان
هل يقوم بنكم بتقييم وقياس مخاطر الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الصناعي ؟	مستقلان
هل يقوم بنكم بمتابعة الائتمان الممنوح لمؤسسات القطاع الصناعي بهدف تجنب المخاطر الناتجة عن القطاع الصناعي؟	مستقلان
هل يمنح بنكم الائتمان للعميل الذي تنطبق عليه كل الشروط الائتمانية ؟	غير مستقلان
هل تكون قيمة الضمانات المقدمة من طرف العميل كافية لسد مبلغ الائتمان في حالة عدم قدرة العميل عن السداد؟	غير مستقلان
ماهي الإجراءات الخاصة التي يقوم بها بنكم عند تمويل القطاع الصناعي عن غيره من القطاعات الأخرى؟	مستقلان
ماهي المخاطر الخاصة بالقطاع الصناعي التي يتخوف منها البنك وتكون المخاطرة فيها مرتفعة؟	غير مستقلان

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه سوف نستخلص بعض العوامل المؤثرة على السيولة البنكية من خلال اختبار العلاقة بين إستراتيجية البنك المحددة لإقراض المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي والسيولة البنكية في البنوك العمومية الجزائرية. نلاحظ أن سيولة البنوك العمومية الجزائرية تتأثر بعدة متغيرات وهي:

- **تسقيف القروض المقدمة للقطاع الصناعي:** كنا قد ذكرنا فيما سبق أن تمويل قطاعات التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أموال ضخمة جدا وتكون مخاطر هذه التمويلات (القروض) مرتفعة، وكون القطاع الصناعي قطاع إنتاجي يتطلب معدات وموارد ضخمة جدا، ولهذا يجب على البنوك العمومية الجزائرية تسقيف القروض الموجهة لهذا القطاع بهدف تأطير منح القروض الكبرى، ويعتبر تسقيف القروض من الإجراءات الاحترازية التي يفرضها بنك الجزائر لتجنب اختلال في ميزانية البنك ومن ثم انخفاض السيولة. يتم وضع سقف تمويل خاصة بكل نوع من الأنشطة الاقتصادية وبكل قطاع بالاعتماد على دراسة المخاطر، التطورات، الظروف الحالية والمتوقعة.

- **حجم وكفاية الضمانات:** من خلال الجدول نلاحظ أن متغير "توافق كل الشروط الائتمانية" هو ضرورة حتمية لقبول طلب الإقراض وعامل مؤثر على السيولة البنكية، لهذا نجد أن الضمانات لها تأثير مباشر على سيولة البنك أيضا، تلعب الضمانات التي يقدمها المقرض للبنك دورا مهما في تغطية مخاطر عدم وفاء الطرف المتعاقد بالالتزامات المتفق عليها (مثل عدم القدرة على السداد) وفي هذه الحالة يتصرف البنك في الضمانات التي بحوزته لتغطية قيمة القرض المتعثر وتجنب انخفاض السيولة في البنك جراء تراكم القروض المتعثرة على مستوى نفس البنك.

- **مخاطر القطاع الصناعي:** إن تمويل البنوك العمومية الجزائرية لمشاريع القطاع الصناعي تجعلها في مواجهة العديد من المخاطر في هذا القطاع التي يمكن أن ينتج عنها انخفاض السيولة على مستوى البنك الممول أو حتى إفلاس البنك، لهذا يجب على البنوك القيام بدراسات معمقة تخص القطاع الصناعي وحالته بالنسبة للاقتصاد الكلي، دراسة الصناعة المعنية، دراسة السوق الصناعي في الجزائر وغيرها من الجوانب الأساسية، وهذا لتنبؤ بمختلف مخاطر القطاع الصناعي ومحاولة تجنبها وإدارتها في حال وقوعها.

6. الخاتمة

عان القطاع البنكي الجزائري من عجز وانخفاض شديد في حجم السيولة على مستوى البنوك التجارية بداية من سنة 2014 وهذا كان ناتج عن أزمة انخفاض أسعار النفط واستمر هذا العجز حتى سنة 2020، لكن خلال هذه الفترة حاول بنك الجزائر ضخ السيولة في البنوك العامة وحثها على تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، بهدف تجنب دخول الاقتصاد في حالة الانكماش،

وأيضاً بدأت الدولة هنا بالتفكير في بناء اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات يكون ركيزته القطاع الصناعي باعتباره قطاع فعال في خلق الثروة، إلا أن المشكل الذي واجهها هو تخوف البنوك التجارية من تمويل هذا القطاع نظراً لضخامة تمويلاته وحجم المخاطر المرتفعة فيه لهذا رافق بنك الجزائر البنوك التجارية من خلال مجموعة من القوانين والقواعد الاحترازية لمساعدتها في تسيير المخاطر الائتمانية بفعالية، وضمان استمراريتها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة أن غالبية البنوك التجارية العمومية تطبق اتفاقية بازل الثانية والثالثة بدرجة أقل مع سعي هذه البنوك بتحقيقها لتطبيق كلي لاتفاقية بازل 3.
- تعرض معظم البنوك العمومية لانخفاض في مستوى السيولة بعد أزمة سنة 2014 لكن وبدخل بنك الجزائر تمكن من السيطرة على هذا العجز بحيث لم تحدث إفلاسات على مستوى القطاع البنكي العمومي.
- كانت السيولة البنكية خلال الفترة 2014/2020 تتأثر بعدة عوامل تتمثل في:
القروض الطويلة الأجل التي كانت توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، حجم القروض المتعثرة آنذاك كان يزيد من صعوبة الإقراض، تمويل القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى أموال ضخمة، وبنك الجزائر من خلال أدوات سياسته النقدية.
- وكانت السيولة البنكية خلال نفس الفترة تتأثر بشكل كبير عند تمويل القطاع الصناعي ب: تسقيف القروض لتجنب المخاطر العالية الشدة، حجم وكفاية الضمانات باعتبارها عنصر أمان للبنك، مخاطر القطاع الصناعي المرتفعة جداً ويتطلب هذا الأمر دراسة دقيقة للمشروع الممول.
- أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة بين تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك التجارية العمومية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي، أي اتفاقيات بازل لا تساهم في تسيير المخاطر العالية الشدة عند تمويل القطاع الصناعي خاصة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- لا تؤثر السياسة الإقراضية التي تطبقها البنوك التجارية العمومية على عمليات تسيير المخاطر الائتمانية وتسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي، وهذا ما ينافي صحة الفرضية الثانية.

• توصلت الدراسة وعلى عكس النتيجة السابقة أنّ تطبيق البنوك التجارية العمومية لقوانين بنك الجزائر في ظل انخفاض السيولة سنة 2014 يؤثر إيجابا على تسيير مخاطر تمويل القطاع الصناعي، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات.

- يجب على البنوك التجارية العمومية الإحتفاظ بمخزون من أصولها الصافية كهامش أمان تجنباً لأي انخفاض مفاجئ للسيولة بهدف التدخل الفوري.
- يجب على البنوك العمومية إعادة تحديد سياساتها الإقراضية بشكل أدق بحيث تساعد على ضبط عملياتها الإقراضية وفي عمليات تسيير المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة أيضاً، بإعتبارها خط الدفاع الأول فهذا يساعد في التدخل السليم والفوري قبل تدخل بنك الجزائر والذي يعتبر خط دفاع ثاني.
- يجب على البنوك التجارية الحرص في تطبيق تعليمات بنك الجزائر فور صدورها نظراً لتأثيرها القوي على تسيير المخاطر الكبرى.
- يجب على البنوك التجارية العمومية الحرص الشديد عند تمويل المشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل خاصة الصناعية منها سواء من ناحية الدراسة المالية أو الدراسة الاقتصادية ودراسة المشروع الممول لأنّ تعثر هذا النوع من المشاريع يكلفها خسائر كبيرة.

7. قائمة المراجع:

- Albert Marouani, A. O. (2016). , *L'impact Des Mecanismes De Gouvernance Dans La Gestion Des Risques Bancaires Et La Performance Des Banques -Cas De La France, L'allemagne Et Le Japon*. these de doctorat . tunis, cote dazur.
- Bessis, J. (1995). *gestion des risques et gestion actif-passif des banques*. paris: dalloz.
- Calvet.H. (1997). *Etablissement de crédit :Appréciation, évaluation et méthodologie de l'analyse financière*. edition economica .
- Jacob H et Sardi .(2005) .*Management des risques bancaire* .Eddition Afge .21.

احمد مهلي سمية. (2020). انعكاسات اتفاقيات بازل 2 و 3 على إدارة المخاطر مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. العلوم الادارية و المالية .

